رأي القدس

بداية التوتر بين عباس وحماس

■ يعود الفضل الرئيسي في الزلزال السياسي الكبير الذي تمثل في فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية التشريعية الاخيرة الى طرفين رئيسيين:

● الاول هو ابناء الارض المحتلة الذين اظهروا درجة عالية من الوعي وقرروا معاقبة الفساد والفاسدين والتمسك بالثوابت الوطنية من خلال تصويتهم بنسبة كبيرة الى مرشحي حركة المقاومة الاسلامية «حماس».

● الثاني هو حركة «فتح» حزب السلطة التي اصرت على المضي قدماً في العملية الانتخابية رغم معرفتها المسبقة بامكانية خسارتها للسيطرة شبه الكلية على المجلس التشريعي.

واذا كان لا جدال حول مدى وعي الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة سياسياً واختياره التيار الاسلامي الاقرب الى وعيه ووجدانه والاطهر يداً وتوجهاً وتمسكاً بالثوابت، فإن هناك من يجادل بان مضي رئيس السلطة السيد محمود عباس في خطط اجراء الانتخابات يعود بالدرجة الاولى الى ضغوط امريكية، لان التأجيل للمرة الثانية سيحرج واشنطن، ويشكك في مصداقية ادعاءاتها حول الديمقراطية والاصلاحات في الوطن العربي.

بالأمس بدأ الرئيس عباس الاقدام على خطوات استباقية من شأنها عرقلة مسألة تولي «حماس» مسؤولية القرار الفلسطيني من موقعها كقوة مسيطرة على المجلس التشريعي، من خلال عقد جلسة لهذا المجلس، بحضور نوابه القدامى المنتهية صلاحيتهم، ومعظمهم من حركة «فتح»، وادخال تعديلات على قانون سيمنحه، اي الرئيس عباس، سلطة تعيين القضاة بالمحكمة الدستورية الفلسطينية دون الرجوع الى المجلس التشريعي (البرلمان) للمصادقة على هذا التعيين.

ومثل هذا التعيين يلغي عملياً مسألة استقلال القضاء، لانه يجعل قضاة المحكمة الدستورية، التي من المفترض ان تكون الحارس الامين على المسيرة القضائية والسياسية الفلسطينية يتبعون الرئيس مباشرة، ويخضعون لاوامره وتوجهاته، ولا دخل للمجلس التشريعي في تعيينهم او مساءلتهم. وهذا تعديل خطير بكل المقاييس لا يجب ان يمر بسهولة.

اعضاء المجلس التشريعي الذين اقروا مثل هذا التعديل وقبل انعقاد الجلسة الجديدة للمجلس باعضائه الجدد بخمسة ايام خانوا امانة المسؤولية الملقاة على عاتقهم من قبل من انتخبهم، واثبتوا انهم كانوا مجرد ديكور، او «بصامة» تبصم على ما يريده الرؤساء، وليس ما تتطلبه مصلحة الشعب، وما يحتمه دورهم كسلطة رقابية على السلطة التنفيذية، اي الحكومة ورئيس السلطة.

ان مثل هذه الخطوات غير القانونية، لا يمكن ان تخلق اجواء ملائمة تدفع الى انجاح التجربة الديمقراطية الفلسطينية، والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، وربما تقود الى مرحلة من المواجهات الخطيرة غير الضرورية بين حركة «فتح» المهزومة، وحركة «حماس» المنتصرة في الانتخابات الاخيرة، ويكون الشعب الفلسطيني هو المتضرر الاكبر.

السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» حذر السيد عباس والمجلس التشريعي من اصدار اي قوانين جديدة ومن استغلال المرحلة الانتقالية القصيرة هذه وما تخلقه من «فراغ سلطة»، وقال ان الحكومة الجديدة لن تعترف بمثل هذه القوانين لانها باطلة وغير شرعية. ويبدو ان السيد مشعل كان يتوقع من الرئيس عباس ان يقدم على خطوات كهذه، واثبت التعديل القانوني الاخير المتعلق بتعيين قضاة المحكمة الدستورية انه كان محقا تماماً في مخاوفه.

حركة «حماس» ستعمل، بل ويجب ان تعمل على الغاء هذه التعديلات، وكل القوانين الاخرى التي كرست مسألتي الفساد السياسي والمالي في السلطة، والغاء تعيينات كثيرة في المؤسسات الفلسطينية، والقضائية على وجه الخصوص لم تكن على اساس الكفاءة والنظافة، وانما على اساس المحسوبية والاعتبارات الحزبية والفصائلية الضيقة.

المسلمون ومقاطعة الأعداء

د. محمد صالح المسفر

■ تابعت الثورة الغاضبة التي عمت العالم الإسلامي والعربي احتجاجا على صحيفة دنماركية لنشرها رسوما كرتونية تمس بمكانة رسول الله محمد عليه السلام خاتم النبيين والمرسلين، تخلل هذه الثورة الشعبية الجامحة أعمال عنف من المتظاهرين وفي مواجهتهم رجال الأمن في بعض الدول العربية وغير العربية مارسوا العنف ضد مواطنيهم الغاضبين على ما لحق بمكانة رسول الله محمد عليه السلام، من ناحية أخرى دول عربية إسلامية مع الأسف الشديد منعت مواطنيها من التعبير عن مشاعرهم دفاعا عن رسول الله، ومع إيماني بان الجرح الذي أحدثته تلك الرسوم عميق جدا في قلب وفؤاد كل مسلم، إلا أن الأمر لا يتطلب ذلك العنف والمس بمؤسسات خاصة ورسمية لها حصانة تكفلها كل القوانين والأعراف الدولية.

كنت أتمنى مسيرات احتجاج سلمية تعم شوارع ومدن العالم العربي والإسلامي، يسير في مقدمتها فقهاء دين من كل الأديان، ورجال فكر وعلم وتجار وكل أطياف المجتمعات العربية والإسلامية مسنين وشبابا ونساء وأطفالا، كانت ستكون ابلغ تعبيرا وأقوى أثرا عند الرأي العام الغربي وقياداته السياسية والفكرية والدينية.

إن أعمال الاحتجاجات العنيفة دفاعا عن الرسول عليه السلام وعن حقوقنا تعطي ذريعة لبعض الدول الغربية لتحول تلك الاحتجاجات والغضب الجماهيري إلى انتقام سياسي من امتنا، وقد هددت بعض الدول الغربية على اثر تلك المظاهرات العنيفة باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي إذا تعرضت سفاراتها لأي أمر لا تقبله تلك السفارة، وبذلك تتحول صور الاحتجاجات على ما نشر عن رسولنا الكريم إلى صور احتجاجات على ما لحق بالمؤسسات الحكومية، وتصدر إدانة دولية واحتجاجات دبلوماسية وبذلك يتحول المشهد من حق إلى مشهد باطل وهكذا نخسر توظيف هذا الحشد الإنساني المنقطع النظير الذي امتد من اندونيسيا شرقا مرورا بالعالم العربي ووصولا إلى شمال القارة الأوروبية لصالح قضايانا.

(2)

أخشى أن تهدأ هذه الثورة العاطفية في العالم الإسلامي والعالم العربي على وجه التحديد، وأخشى أن توظف حكومات عربية لتهدئة النفوس الإسلامية الثائرة احتجاجا على ما لحق بسمعة رسولنا الكريم محمد عليه الصلاة والسلام، ثم نعود سيرتنا الأولى.

لمواجهة هذه الحملة الظالمة ضد نبينا محمد رسول الله وضد ديننا الإسلامي وضد امتنا العربية فان أكثر الأسلحة السلمية فتكا بأعداء ديننا وبأعداء امتنا هو المقاطعة الاقتصادية على مستوى الشعوب وليس الحكومات فقط، لان الحكومات ستتعرض لعقاب منظمة التجارة العالمية، أما الشعب فلا قوة على الأرض تجبره على شراء البضائع أيا كان نوعها من أي دولة تعادي ديننا ونبينا، دول مجلس التعاون على سبيل المثال تنفق قرابة مليار دولار أمريكي على التدخين وكل هذه الدول ليست مصنعة له وان 98% من الدخان المستهلك في هذه الدول مستورد من خارج العالم العربي. والمرآة الخليجية تقول التقديرات انها تنفق على أدوات الزينة مبلغا من المال ليس بعيدا عن ما ذكر أعلاه وأيضا تلك سلع مصدرها بعض الدول المعادية لنا نحن المسلمون. فما بالك ببقية دول العالم العربي الذي يقدر سوقه بحوالي 300 مليون مستهلك. الدنمارك والنرويج لهما مصالح استثمارية في مجال النفط والغاز في كثير من الدول العربية المنتجة لهاتين السلعتين الاستراتيجيتين وتستطيع الحكومات في تلك الدول أن تمارس ضغوطا اقتصادية على تلك الشركات وهذه الشركات ستقوم بممارسة ضغوط على وسائل إعلامها عن طريق حجب الإعلانات عن هذه الصحف إن هي تعرضت لقيمنا الروحية ومصالحنا الوطنية والقومية.

(3)

أستطيع القول ان الطريقة التي انتشرت بها الصور الكرتونية التي حاولت تشويه سمعة نبينا محمد عليه السلام من الدنمارك إلى النرويج إلى دول أوروبية أخرى ثم إلى استراليا ونيوزلندا لم تكن حدثا بمحض الصدفة، وفي تقديري انه حدث لجس نبض العالم العربي والإسلامي وقياس ردود الفعل في عالمنا العربي ومدى تعاطف دول العالم الإسلامي إذا حدث للمسجد الأقصى أي عملية تخريبية من قبل قطعان المستوطنات الصهيونية وجيش الاحتلال الصهيوني. وعلى ذلك فاني ادعو مؤسسات المجتمع المدني وجميع أهل القلم في عالمنا العربي والإسلامي وأعضاء الغرف التجارية ورجال الأعمال وفقهاء الدين الإسلامي والمسيحي في عالمنا العربي والعاملين على ردع العدوان عن امتنا أن يحكموا المقاطعة لكل السلع واستثمارات كل الدول التي نالت صحافتها من قيمنا الدينية وحقوقنا الوطنية. يجب أن لا تكون المقاطعة موسمية إنهم سيعاودون الكرة بعمل آخر، إنهم يراهنون على ثورتنا العاطفية والأعلام الصهيوني يغذيهم بمعلومات تقول ان العرب نفسهم قصير في المواجهات أكانت إعلامية أو عسكرية أو مقاطعة اقتصادية وتحرض الرأي العام الأوروبي والأمريكي علينا بأننا امة سريعة النسيان.

إن استثمار وقفة العالم الإسلامي معنا في هذه المحنة أمر في غاية الأهمية وعلى قياداتنا السياسية والفكرية ومؤسسات الرأي العام ورجال الأعمال أن يجدوا في عملية الاتصال والتواصل مع المؤسسات المماثلة في جميع دول العالم الإسلامي لتبادل المصالح والحلول محل الشركات الباغية دولها على امتنا العربية والإسلامية وبذلك نكون ردعنا العدوان عنا جميعا.

لقد هددت دول المنظومة الأوروبية العالم الإسلامي إن هي فرضت مقاطعة اقتصادية على الدنمارك فان تلك المجموعة الأوروبية ستتخذ إجراءات وقائية لحماية الدنمارك من أي مقاطعة اقتصادية تفرضها الدول العربية، فهل نتحد في مواجهة ذلك الاستكبار؟

حماس وإعادة تحميل النموذج الجزائري:

أخذ العبرة من الثوريين السابقين

د. عبدالوهاب الافندي *

■ في مؤتمر انعقد عام 1991 الجزائر لمناقشة التجارب الديمقراطية من وجهة نظر إسلامية، عبر الشيخ حسن الترابي عن رأيه في ما قال انه استحالة وصول الإسلاميين للسلطة عن طريق ديمقراطي لأن الغرب لن يسمح بذلك. هذا الموقف كانت له أهمية قصوى، لأنه كرس الانقلاب النظري على الديمقراطية عند زعيم الحركة الإسلامية في السودان بعد الإنقلاب العملي الذي مثله انقلاب حزيران (يونيو) 1989 في السودان. وقد كان للشيخ الترابي قبل ذلك موقف متميز من الديمقراطية لا يقول فقط بتوافق الإسلام والديمقراطية، بل بتلازمهما. فالترابي يخالف معظم الإسلاميين المعاصرين (فيما عدا أبوالأعلى المودودي) وكذلك العلماء التقليديين في أنه يرفض المقولة السائدة التي تعتبر الإجماع الديني هو إجماع العلماء، ويقول بأن الإجماع المعتمد هو إجماع سائر الأمة، وأن العلماء ليسوا أوصياء على الأمة وإنما مجرد مستشارين لها. ويستتبع هذا أن الرأي الديني المعتمد في أي مسألة لا بد أن يصدر عبر حوار حر واسع بين المسلمين لتحديد رأي الأغلبية/ مما يجعل الديمقراطية بكل مركباتها (حرية التعبير والرأي والحوار والتوافق بين الأغلبية) جزءاً لا يتجزأ من عملية الاجتهاد الديني.

الانقلاب النظري المذكور على هذا الموقف لم يراجع هذه المقولات وإنما التجأ إلى المبرر القديم المستخدم منذ أيام معاوية: الضرورة. فبحسب الترابي فإن ضرورة توازن القوى القائم بين الإسلام والغرب يجعل المجتمعات الإسلامية فاقدة للاستقلال، مما يعني أن الإجماع الذي ينتج عن الحوار بين المسلمين لا يكون إجماعاً حقيقياً بسبب تدخل الغرب بآلاته الإعلامية وقوته الاقتصادية و«عملائه» الداخليين للتأثير على نتيجة التداول. ورغم أن موقف الشيخ الترابي هذا سبق كارثة الجزائر التي جاءت لاحقاً إلا أنه كان كثيراً ما يستشهد بإجهاض الانتصار الإسلامي في الجزائر لتدعيم رأيه هذا.

يكتسب هذا السجال أهمية متزايدة بعد فوز حماس الأخير والكاسح في الانتخابات الفلسطينية. وهو فوز يعيد إنتاج التجربة بأكثر من وجه. فهو يأتي في أعقاب فوز حماس في الانتخابات البلدية في أكثر من مدينة، كما حدث في الجزائر. وهذا يعني بدوره أن الناخب خبر أداء حماس عملياً كما خبر أداء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما أن البلديات أعطت المنظمتين منبراً إضافياً للعمل السياسي ساعدها على تركيز أقدامهما. هناك أيضاً حقيقة أن الانتخابات في الحالتين تمت في إطار نظام رئاسي تمثل الرئاسة فيه النظام القديم مع التزامها بالديمقراطية. وهذا كان يعني أن الناخب في الحالين لم يصوت لانقلاب كامل، وإنما لتوازن ينتظر أن تؤدي فيه الحكومة الجديدة دور الحكم والمعارضة معاً.

وهذا يعيدنا إلى السؤال المحوري، عن دور الغرب في هذه العملية. فماذا نعني حين نقول إن الغرب يسمح أو لا يسمح بهذا أو ذاك؟

هناك عدة أسلحة يمكن للقوى الخارجية استخدامها ضد أي حكومة منتخبة أو غير منتخبة، أولها الاعتراف الدبلوماسي، وأهمها السلاح الاقتصادي المتمثل في الحصار والمقاطعة، وهو سلاح تزداد فعاليته طردياً مع ضعف اقتصاد البلد المستهدف، ويعتبر السلاح الأخير الذي يستخدم قبل اللجوء إلى الحرب والغزو.

المقترح الذي دعمه الترابي عملياً ونظرياً هو إقامة نظام دكتاتوري يعبئ الجماهير ضد الغرب دون إشراكها في الأمر، ويستخدم عين استراتيجيات الغرب في الضغط والإكراه حيناً والترغيب حيناً آخر لمنع القوى الموالية للغرب من الوصول إلى مواقع السلطة. وهذا مقترح قديم، يمكن تسميته بـ«الحل اللينيني»، لأن البلاشفة كان أول من طبقه عملياً ونظر له أيديولوجياً قبل أن يتلقفه آخرون، وعلى رأسهم الأنظمة العربية الراديكالية من ناصر إلى بشار الأسد. هذا النموذج له إشكالاته التي لا يتسع هنا المجال للحديث عنها، وإن كانت ظاهرة معروفة نرى آثارها في السودان أو في غيره. وهو يمثل اعترافاً بالهزيمة أكثر منه استراتيجية لتحقيق النصر، لأنه يعتبر الجماهير عدواً. ومتبع هذه الاستراتيجية لا يحارب الغرب بدون سند شعبي فحسب، بل يحارب الشعب أيضاً باعتباره طابوراً خامساً للأجنبي مما قد يحقق هذه النبوءة ويجعل الشعب يلتجئ إلى الأجنبي بحثاً عن الخلاص. ويزداد الأمر سوءاً حين تقوم الحكومات الثورية التي شنت الحرب على الشعب باسم الاستقلال بتوقيع صك الاستسلام للأجنبي مع استمرارها في شن الحرب على الشعب، هذه المرة باسم السلام أو الديمقراطية أو محاربة الأصولية. والنماذج للأسف كثيرة ومعروفة لا تكاد تستثني «ثورياً» سابقاً.

حماس غير معنية بالطبع بالنموذج اللينيني الذي لم تمتحن به، وليست على كل حال في وضع يمكنها من تطبيقه حتى لو أرادت. ولكنها تواجه تحدي الضغوط الخارجية بصورة مباشرة أكثر من النماذج الأخرى، لأن الوجود العسكري الخارجي ماثل، والقدرة على الضغط الاقتصادي مباشرة وآنية. فكيف يعتزم قادة حماس مواجهة هذا التحدي، خاصة وأنهم يواجهون إشكالا إضافياً، وهو الدخول في مواجهة عسكرية غير متكافئة لا يستخدم فيها العدو إمكانيات عسكرية ومادية ضخمة فحسب، بل يجرد سلاحاً سياسياً وأخلاقياً للدمار الشامل، هو تهمة الإرهاب؟

العبرة لحماس من التجارب الثورية السابقة هو إدراك حدود الممكن حتى لاينتهي بها الأمر حيث انتهى بالآخرين، وعلى رأسهم «فتح». إضافة إلى ذلك فإن حماس لا بد من أن تدرك مغزى وحدود «انتصارها»، وهو «انتصار» يأتي من داخل عباءة الاحتلال وبشروطه. ولعل المساهمة الأهم التي يمكن لحماس أن تقدمها هي أن تعيد القضية إلى المربع الأول بعيداً عن أوهام «المثل الوحيد» للشعب الفلسطيني وتحميل الفلسطينيين العزل عبئاً هو عبء العرب جميعاً.

حماس وغيرها لا يمكنهم تجاهل التجارب الثورية العربية السابقة، وأهم من كل ذلك، تجارب الثورة الفلسطينية نفسها. البعض في إطار الثورة الفلسطينية باع نفسه أوهام إمكانية أن تقوم الثورة في فراغ، فصور كتائب الفدائيين جيوشاً يمكنها مقارعة دولة إسرائيل مباشرة، ناسياً أن الفلسطينيين كانوا ولا يزالون يفتقدون لأرض يقاتلون منها، لأن السيادة على الأرض لآخرين، قد يضطر المقاتل للاصطدام بهم أولاً قبل أن يتمكن من منازلة إسرائيل. الأمر لم يتغير لحماس بل بالعكس، نجدها تحتاج لإذن إسرائيلي للكفاح إضافة إلى الإذن العربي، لأن السيادة في الأراضي التي تقاتل عليها هي لإسرائيل. وما يسمى بانتصار حماس هو في حقيقته أشبه بممثلين في فيلم يروي قصة حياة ممثلين كانوا يمثلون فيلماً آخر. فوجود حماس يعتمد على هيكلية السلطة المستند بدوره إلى اتفاقية أوسلو، المستند إلى سلطة إسرئيل إضافة إلى الدعم العربي والإقليمي والدولي، والاعتراف العربي بإسرائيل الذي يستمد شرعيته بدوره من «اعتراف الفلسطينيين» بها بناء على اتفاقيات أوسلو. ولا توجد لحماس «نقطة أرخميدس» خارج هذه الشبكة المتلاحمة تتحرك منها وعليها. وإذا لم ترد أن تتحول إلى حركة «استشهادية» على طريقة الطالبان فإن عليها أن تتحرى مواقع أقدامها بحذر وأن تدرس واقعها وتتفهم حجم التفويض الممنوح لها فلسطينياً وعربياً.

بالعودة إلى نقطة البداية فلا مناص من الاعتراف بأن الدور الأجنبي في التأثير على المجتمعات الإسلامية حقيقة لا جدال فيها، وإن كان البعض يبالغ فيه أحياناً. ويمكن أن نلمس أهمية الدعم الغربي من وجود واستمرار «دولة الرجل الواحد» كما هو الحال في باكستان وأفغانستان على سبيل المثال. ولا يمكن لوم الغرب إن كان لا يحبذ وجود حكومات لا تخدم مصالحه، خاصة إذا كانت تخالف قيمه أيضاً، ما دامت لديه بدائل أخرى أفضل من وجهة نظره. ولكن بافتراض محورية هذا الدور الغربي، فإن الاستراتيجية الأمثل لمواجهته لا تكون تجريب المجرب في السودان والعراق والجزائر وغيرها، وإنما بمعالجة الأسباب البنيوية والهيكلية التي تمنح الخارج هذا الفيتو على القرار المستقل. ولعل هذا الهوس بالغرب وموقفه لدى الإسلاميين هو انعكاس غير مباشر لهذا الخلل الذي لا توجد لدى الإسلاميين حالياً أطروحات كفيلة بمواجهته. وعلى كل حال فإن مهمة معالجة هذا الخلل تفوق قدرة أي حركة منفردة، خاصة إذا كانت في بلد محتل لا يملك الشعب فيه قوت يومه. ولكن هذا بدوره يمكن أن يكون منطلقاً للتغيير، بإعادة صياغة المفاهيم والاستراتيجيات بصورة جذرية بعيداً عن الشعارات والرؤى المبسطة.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

العراق: الائتلاف الشيعي تشرذم والبقية تأتي تباعا

هارون محمد *

■ عندما نشرنا مقالتنا في الإسبوع الماضي، وكانت بعنوان (الائتلاف الشيعي في مهب الريح) لم نكن نضرب في الرمل او التعبير عن أمنية في النفس، وإنما انطلقنا في تحليلاتنا من جملة إعتبارات تحقق بعضها يوم الاحد الماضي، عندما أنشق الائتلاف الى كتلتين تضم الاولى حزب الدعوة (جناح الجعفري) والتيار الصدري وحزب الفضيلة، فيما تضم الثانية المجلس الاعلى ومجموعة حسين شهرستاني وحزب الدعوة (جناح كريم مهندسي) الذي يلقب نفسه بالعنزي نسبة الى قبيلة عنزة العربية الاصيلة، في وقت ينتظر ان تحدث انشقاقات اخرى في الكتلتين خلال المرحلة المقبلة ويتشظى الائتلاف الذي كان وراء تشكيله عراب الحرب على العراق احمد الجلبي المهزوم انتخابياً، الى مجموعات وتكتلات عدة، بالمناسبة آخر المعلومات عن الجلبي انه يحزم حقائبه لمغادرة بغداد نهائياً.

ولأن الائتلاف الشيعي قام لأسباب طائفية وليست سياسية، فانه ومنذ بداية تأليفه كانت تتقاذفه أهواء ورغبات في التسلط عليه من قبل الاطراف والأحزاب والأشخاص، وأستقرت رئاسته في النهاية لرئيس المجلس الاعلى عبدالعزيز طباطبائي الذي أنتزع الرئاسة بالقوة والتهديد بعد سجالات جرت بين أقطاب الائتلاف كان رأي بعض منهم ينصرف الى ضرورة ان يكون رئيس الائتلاف شخصا (افنديا) وليس ملا او معمماً، لاضفاء الطابع السياسي على الموقع وكان يرى هذه الصيغة ابراهيم الجعفري وحسين شهرستاني واحمد الجلبي في حينه، ولكن إصرار عبدالعزيز وجماعته على التمسك برئاسة الائتلاف واطلاقه تهديدات مبطنة ضد مجادليه، أفضى ان يكون رئيساً له مع تعهده بانه لن يشغل منصباً حكومياً باستثناء عضويته في الجمعية الوطنية.

ورغم ان الجعفري أدار حكومته المنتهية ولايتها الآن باشراف وتوجيه من عبد العزيز ولم يسمح له بالتدخل في ملفات عديدة ابرزها الملف الامني الذي تولاه باقر صولاغي وزير الداخلية وهو عضو قيادة المجلس الاعلى، الا ان الجعفري شعر خلال الشهور العشرة المنصرمة انه مجرد موظف في الائتلاف وليس رئيساً للوزراء وكثيراً ما اوفد قياديين من حزب الدعوة لعبدالعزيز منهم جواد مالكي وعلي اديبي لمناشدته باعطاء فرصة لرئيس الحكومة باتخاذ قرارات على صعيد الامن والخدمات والاقتصاد من شأنها خدمة الائتلاف وتسجيل نقاط لصالحه، وكان جواب رئيس المجلس الاعلى في كل مرة، نحن الذين اخترناه رئيساً للوزراء وعليه ان يخضع ويستجيب لمن عينه في منصبه، وسكت الجعفري على مضض، ولكنه انتظر الانتخابات الاخيرة ودخول التيار الصدري فيها ضمن قائمة الائتلاف، ونجح في تحدي رئيس الائتلاف ورد عليه الصاع صاعين عندما تمكن من هزيمة مرشحه عادل عبدالمهدي وعودته من جديد لرئاسة الحكومة في مشهد انشقاقي وضح على وجه عبدالعزيز الذي غادر المؤتمر الصحافي عقب اعلان نتيجة تصويت الهيئة النيابية الائتلافية غاضباً محتداً وتركه الجعفري وعبدالمهدي يتبادلان كلمات المجاملة الكاذبة. وعلى هذا الاساس يستطيع المراقب السياسي ان يستنتج ان الائتلاف اصبح إئتلافين الآن، الاول يضم 65 عضواً وإطاره كما أسلفنا حزب دعوة الجعفري والتيار الصدري وحزب الفضيلة، والثاني يضم 63 عضواً ويتألف من نواب المجلس الاعلى والمستقلين من جماعة شهرستاني وحزب دعوة مهندسي (عنزي)، وسيظهر ذلك جلياً في الاجتماع الاول للجمعية الوطنية المقرر عقده في الخامس والعشرين من الشهر الحالي.

وقد التقط الجانب الآخر سواء كان التحالف الكردي او كتلة التوافق وجبهة الحوار الوطني والقائمة العراقية تشرذم الائتلاف وانقسامه وبدأ يعد العدة لاتخاذ قرار بحجب الثقة عن الجعفري في الجمعية الوطنية التي يجب ان يحصل فيها على 138 صوتاً لتزكيته، وهذا رقم لن يقدر على جمعه حتى لو انحاز اليه اعضاء من الطرف الاخر في ائتلاف عبدالعزيز أو كله، وهو ما استعدت له منذ الآن كتلة التوافق وجبهة الحوار الوطني والقائمة العراقية والاتحاد الاسلامي الكردي وقائمة المصالحة والتحرير والنائب التركماني والنائب المسيحي وعددهم 90 عضوا، يضاف اليهم 53 نائباً من الحزبين الكردين فيصبح المجموع 143 وهذا يعني قانونياً وتشريعياً أنها أكبر كتلة نيابية في الجمعية الوطنية، وستكون هي المؤهلة لانتخاب رئيس الجمهورية ونائبيه، ورئيس الجمعية ونائبيه، ورئيس الوزراء ونوابه الثلاثة، وآخر المعلومات من بغداد تقول انه سيعاد اختيار جلال طالباني رئيساً للجمهورية واياد علاوي رئيساً للوزراء، وطارق الهاشمي رئيسا للجمعية الوطنية، علماً بان طالباني اعلن عن استعداده للتخلي عن رئاسة الجمهورية لاحد ممثلي التوافق، شرط ان تعهد رئاسة الحكومة الى مساعده برهم صالح وزير التخطيط الحالي، غير ان رغبته قوبلت بالاعتذار من التوافق لاعتبارات وجيهة، تتعلق بان ممثلي السنة العرب لايطمحون بالمناصب الرئاسية في المرحلة الراهنة، حيث ما تزال قوات الاحتلال والسفارة الامريكية هما من يوجه ويوعز ويقر، وهذه مسألة لا يريد السنة العرب الانخراط في ملابساتها تأريخياً وسياسياً، وشخصياً تلقيت رسائل وإتصالات من الأخوة في بغداد برروا عدم رغبتهم في تسلم منصب رئاسة الجمهورية اثر مقالة سابقة نشرت في «القدس العربي» طالبت فيها بتسلم السنة العرب لمنصبي الرئاسة ووزارة الخارجية، وقد اقتنعت حقيقة بالحجج والأسانيد التي تحدثوا بها، لانهم الاعرف ميدانيا بالامور، والافضل في التقييم.

وإستناداً الى المعطيات السياسية السائدة في العراق اليوم، فان عزل الائتلاف الشيعي بات مهمة وطنية وقومية وإنسانية، لأن هذا الإئتلاف قام على أسس خاطئة، طائفية وثأرية، وبقصد الانتقام من السنة العرب اولاً والشيعة العرب ثانياً، وقد وضح ذلك من تجربة حكومة الجعفري المنتهية ولايتها، حيث تحولت وزارات الداخلية والدفاع والامن الوطني فيها الى مقرات لميليشيات غدر وأدوات لخطف الأبرياء وأعتقالهم وقتلهم، ولا يكاد يمر يوم دون ان تقوم اجهزة هذه الوزارات باعتقال وقتل المئات من العراقيين، وبلاغاتهم اليومية تعترف بذلك، في الوقت الذي تمت خلال الفترة الماضية مطاردة الالاف من شيوخ العشائر وعمداء الأسر والبيوتات الشيعية العربية في محافظات الفرات الاوسط والجنوب واغتيال الوجهاء والنخب الثقافية والاكاديمية والعسكرية وملاحقة الموظفين والضباط والطيارين والاساتذة السابقين وجميعهم من الشيعة العرب الاصلاء وإجبارهم بالتهديد والارهاب على مغادرة بيوتهم ومدنهم الى بغداد ومحافظات أخرى.

ان المساعي التي يبذلها ابراهيم الجعفري لاستمالة كتلة التوافق وجبهة الحوار الوطني والاتحاد الاسلامي الكردي وتملك الثلاث 60 مقعداً الى جانبه وتأييده لرئاسة الحكومة بعد ان بعث اليها رسائل تقول بانه يستطيع حشد ثمانين صوتاً من كتلته وكتلة عبدالعزيز إضافة الى الستين صوتاً، وهو ما يؤمن له الفوز بمجموع 140 صوتاً (اغلبية بسيطة) مناورة سياسية يقصد من ورائها الاستمرار برئاسة الحكومة، وهي مناورة كشفتها الاطراف المعنية وأدركت أغراضها. وهنا لابد من تنبيه التيار الصدري وحزب الفضيلة اللذين يقفان الآن الى جوار الجعفري بان المسؤوليات الوطنية تقتضي منهما اتخاذ قرار سياسي حازم بتكوين كتلة تقتصر عليهما فقط، والابتعاد عن الجعفري، لانه أثبت فشلاً ذريعاً في رئاسة الحكومة الانتقالية وتكرار الفشل سينعكس عليهما مستقبلاً اذا استمرا في تأييده، واعتقد ان التيار الصدري لن ينسى مواقف الجعفري الانهزامية عندما تعرض التيار وانصاره الى مجازر في النجف ومدينة الصدر ومناطق اخرى، عندما سكت عليها وهو نائب رئيس جمهورية وتذرع بالسفر الى لندن وقتئذ تهرباً من مسؤولياته الوظيفية.

ان وثيقة الشرف التي اعلنها السيد مقتدى الصدر قبل الانتخابات الاخيرة والنقطة الاولى فيها تطالب بانسحاب قوات الاحتلال لم يلتزم بها الجعفري بدليل انه طالب برسالة الى مجلس الامن ابقاء القوات الاجنبية في العراق في تطابق كامل مع قرار الادارة الامريكية بالاستمرار في احتلال قواتها للعراق، اضافة الى رضوخه الى البنك الدولي وتقيده باجراءاته الاستعمارية ومنها زيادة اسعار الوقود والمحروقات والالغاء التدريجي للبطاقة التموينية وسرقة النفط العراقي من قبل الشركات الاجنبية ووقف اعادة الاعمار وقضايا اخرى تشكل عبئاً على الانسان العراقي.

موقف التيار الصدري وحزب الفضيلة يجب ان يكون الى جانب الشعب العراقي والدفاع عن حقوقه، وليس الوقوف الى جانب ابراهيم الجعفري الذي ارتضى لنفسه ان يكون أداة للاحتلال ينفذ سياساته في تمزيق اللحمة العراقية وتفتيت البلاد الى فيدراليات واقاليم مصطنعة. فالتاريخ لا يرحم من يخطئ بحق شعبه وبلده، والأجيال القادمة لا تنسى المواقف والأحداث أبداً، والموقف السياسي السليم هو ان يكون الطرفان في موقع يناسب برامجهما وأجندتهما المعلنة على الاقل.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364